

جان جاك روسو و فكرة العقد الاجتماعي

"منذ ذلك الحين، كانت نظراتي قد توسعت كثيرا بالدراسة التاريخية للأخلاق لقد رأيت أن كل شيء يتوقف جذريا على السياسة، وأن أي شعب، مهما كانت الطريقة التي تتناولها بها، لن يكون مطلقا إلا كما ستجعله طبيعته حكومته يكون. ولهذا يطرح السؤال الكبير حول أفضل حكم ممكن..." *الإعترافات Les Confessions*.

1- مدخل:

عاش روسو بين سنتي 1712 و 1778. قرأ روسو ذات يوم إعلان عن مسابقة دعت إليها أكاديمية **ديجون**، وكان موضوع المسابقة كما يلي: "هل عمل تجدد الفنون و العلوم على تنقية و تهذيب الأخلاق ؟". فأجاب روسو بالنفي على هذا السؤال في بحث له أسماه: "مقال في العلوم و الفنون" الذي وضعه عام 1750، حيث فاز ببحثه بجائزة الأكاديمية المذكورة و الذي كان سببا في ذبوع صيته. و في عام 1753 أعلنت نفس الأكاديمية عن موضوع مسابقة أخرى يدور حول: "أصل التفاوت بين الناس، و هل أن التفاوت مشروع في نظر القانون الطبيعي". فوضع روسو بحثا جديدا سنة 1754 أسماه "مقال في التفاوت بين البشر". و بعد سنوات وضع كتابا كان سببا مباشرا في الشهرة التي يتمتع بها هو: "من العقد الاجتماعي: خطب حول أصل و أسس اللامساواة **Du Contrat Social. Discours sur L'origine et les Fondements de L'inégalité**". بالإضافة إلى كتب أخرى منها "إميل" "في التربية" و أورد فيها جميعها تصورات حالة الطبيعة عند البشر و رأيه في السيادة و القانون، و كذلك في الدولة و مسائل أخرى.

2- حالة الطبيعة الأولى عند البشر:

أوضح روسو في مقاله عن العلوم و الفنون أن حالة الطبيعة كان يسودها الخير و السعادة و الفضيلة، و أن الشرور و الآثام و الكذب و الرياء ما هي إلا سمات المجتمع المتحضّر. و قد قسّم بحثه إلى قسمين:

القسم الأول: بيّن فيه أن الآداب التي تظهر في المجتمع المدني و الرقة في المعاملة بين الناس، إنما تخفي ورائها عادات قاسية و أخلاق وحشية. و يرى أن العلوم و الفنون هي المسؤولة تاريخيا عن ازدهار الكذب و انتشار الرياء و التملق و الخداع. و أن الانحطاط الخلقي ينمو مع نمو المدنية و التقاء الحضارة، و ابتعاد الإنسان عن حالة الطبيعة. و يستشهد روسو على صحة آرائه هته بملفاسد و النواحي اللاأخلاقية و اللامساواة التي ظهرت في الإمبراطوريات القديمة و حضاراتها، كالفرعونية، الصينية، و إسبرطا، أثينا الإغريقية، و المملكة الفارسية و الإمبراطورية الرومانية.

القسم الثاني: يرى أن العلوم و الفنون عوّدت رجال العلم و الأدب و الفن على البطالة و التقاعس و أن الترف يزداد بارتقاء العلوم و ازدهار الفنون، فينتشر حب الأشياء الكمالية و يعم الفساد الأخلاقي.

أما حالة الطبيعة بالنسبة إليه فهي فرضية عقلية أكثر منها حقيقة تاريخية. فعند وصفه لحالة الإنسان في مرحلة الطبيعة، يقول عنه أنه كان متوحدًا، قوي الجسد، ذو حركة مرنة، لم يكن بحاجة إلى طبيب أو علاج، لم يعرف القيود أو الحواجز، لم يكن له مسكن ثابت، لم يتكلف في تصرفاته بل كانت تلقائية، لم يكن وحشا و لا أنانيا، و لم يستعمل اللغة، و لم يكن بحاجة للعقل لأن هذا الأخير حسب روسو ضد الطبيعة، كما أنه لم يعرف الموت بل الألم و الجوع، و النوم و الغذاء، فحاجات الإنسان الأول كانت محدودة و قليلة و سهلة الإرضاء و كان الناس متساوين. بالإضافة إلى أن الإنسان الفرد لم يكن بحاجة إلى معونة الآخرين و لم يرهب أية قوة من حوله. فهته الرفاهية في حياة الإنسان لم تظهر حسب اعتقاد روسو إلا في حالة المجتمع المدني. أما عن العقل و التفكير فإن الانسان لم يكن بحاجة إليها، لكون الطبيعة قد زوّدتة بكل ما يحقق رغباته الغريزية، بل ذهب روسو إلى أبعد من ذلك حيث اعتبر الطبيعة مضادة للعقل، حيث يقول: "إنني أكاد أجروّ على القول بأن التفكير مضاد للطبيعة و أن الإنسان الذي يفكر مخلوق فاسد..."

3- أصل التفاوت عند البشر:

يرى روسو أن التفاوت بين البشر نوعان: تفاوت طبيعي . تفاوت أدبي أو سياسي. لقد نبتت بذرة التفاوت إلى الوجود بفعل ازدياد حاجة الناس إلى الاجتماع و الاحتكاك بالآخرين.

أ/- التفاوت الطبيعي: اعتبره طبيعياً لأن الطبيعة هي التي أوجدته و أن هذا التفاوت ناشئ عن خواص الوراثة و النوع الإنساني، كالجسم، القوة، البشرة، الطول، أو القصر، الإعمار و الصحة.

ب/- التفاوت السياسي: و قد سمّاه كذلك لأنه مكتسب و ناشئ عن حياة الاجتماع بين البشر، و يكون مضمون هذا التفاوت مختلف الامتيازات كالثراء و النفوذ.

أما بالنسبة للملكية الفردية فيرى أنها نشأت نتيجة لتطور بطيء و كان أول عوامله العائلة، ثم أتت الزراعة و التعدين فعمّلت بالسير نحو التفاوت و اللامساواة. كما ساهمت ظروف التربة و المناخ، و سائر العوامل الجغرافية في زيادة تفاوت سلوك البشر. و من أمثلة ذلك أن سكان السواحل امتازوا بالصيد بحراً، و سكان الغابات بالصيد براً. كما أدى اكتشاف النار إلى ظهور الآلات المعدنية و بقاء المساكن و استقرار البشر فيها بشكل ثابت. و كانت نتيجة ذلك كله ظهور التنظيمات الاجتماعية، كما برزت المنافسة و التفضيل و التفوق، و نشأت وفقاً لذلك الشورى و ضرورة التعاون. كما ظهر الغنى و الفقر، و الرق و البؤس و الأسياد. و عندها أقنع الأغنياء الفقراء بالاتحاد و تكوين المجتمع و إرساء أسس الدولة، لا لحماية الضعفاء، و لكن لكي يكتسب الأغنياء شرعية رسمية في السيطرة على الفقراء. و هذا في رأيه أصل كل أشكال اللامساواة الاجتماعية. و على ضوء ذلك برّر روسو دعوته للعودة إلى حالة الطبيعة. إلا أنه عاد و تراجع عن هته الدعوة في كتابه " العقد الاجتماعي " .

4/- الإرادة العامة مصدر القانون:

كان روسو قد عرّف في " الخطاب حول الاقتصاد السياسي " الإرادة العامة معتبراً إياها " المبدأ الأول للاقتصاد العام و القاعدة الأساسية للحكم " . و يحددها روسو كما يلي:

إن الإرادة العامة يمكنها لوحدها أن توجه قوى الدولة وفق الغاية من تأسيسها، و المتمثلة بالخير المشترك. إن الذي يضيف على الإرادة صفة العمومية هو المصلحة المشتركة التي توحد الأصوات أكثر مما هو عدد الأصوات. إن الإرادة العامة هي دائماً مستقيمة و تنزع دائماً للمنفعة العامة. لماذا تكون افرادة العامة دائماً مستقيمة، و لماذا يريد الجميع دوماً سعادة كل واحد منهم، إن لم يكن لأنه ليس هناك أي شخص لا يملك لنفسه هذه الكلمة: إن كل واحد لا يفكر عندما يصوت للجميع إلا بنفسه ... إن الإرادة العامة، لكي تكون عامة حقيقة، يجب أن تكون عامة في موضوعها كذلك و في ماهيتها، إنها يجب أن تنطلق من الجميع لكي تطبق على الجميع".

غير أن ما سبق لا يمنع من طرح مشكلة التباعد، التي لا مفر منها عملياً، بين إرادة الجميع (الإجماع) و الإرادة العامة. لقد كان روسو يعرف أن هناك فرق بين الإرادتين الأولى و الثانية، و أن إرادة الجميع تنظر للمصلحة الخاصة و لا تعتبر إلا مجموعاً لإرادات خاصة؛ و أن القوة العامة هي دائماً أقل من مجموع القوى الخاصة، و أن كل هذا يمثل عقبات أمام الآلة السياسية، ينبغي التقليل منها بالعلم و الفن. و لكي يجعل من المقبول القول بأن المواطنين بطاعتهم للإرادة العامة إنما يطيعون، في نفس الوقت، إرادتهم الخاصة، و أنفسهم و لا شيء غير أنفسهم، سيكون ليس فقط من المستحب و إنما من العقلاني أن تكون الإرادة العامة في الأغلب هي إرادة الجميع.

القانون هو فعل الإرادة العامة وحدها، و ليس له مصدر غير السيادة. فالإرادة العامة لا تصرف، و لا تملّي أعمالاً، و إنما تضع قواعد هي القواعد الأعم، و لا تتكلم إلا بواسطة قوانين. فأية قواعد أو أوامر صادرة عن سلطة غير سلطة السيادة المعبرة عن إرادة الشعب الكلية و العامة، لا يكون لها صفة القانون، و أية قواعد أو أوامر تمس مصالح الشعب و تضر منفعته العامة لا يكون لها صفة القانون، حتى و لو كانت صادرة عن السيادة. و يقول روسو في هذا الصدد: " ... حين يوضع القانون فلا يأخذ في اعتباره الأشخاص و أفعالهم الخاصة، و لكن يعبر عن الجميع و عن الأفعال المجردة؛ و قد يحدد القانون حقوق، و لكنه لا يمنحها لفرد محدد بالذات، و قد يصنّف الناس طبقاً لبعض الكيفيات، و لكنه لا يدرجهم في طبقات متفاوتة؛ و قد يقيم حكومة ملكية وراثية و لكنه لا يختار ملكاً و لا يحدد عائلة مالكة ... " .

إن القانون بالنسبة لروسو هو التعبير الأجود عن الرابطة الاجتماعية، و المنظم الجليل للنظام الاجتماعي: إنه رابطة مقدسة و نظام مقدس. إنه انعكاس في هته الدنيا لحكمة سامية. إنه ناجم عن المثل الأخلاقية قبل أن ينجم عن القوة. و يجد جماله و طابعه في عموميته و لافرديته اللتين تستبعدان تعسف و عدم استقرار الإرادات الخاصة. إن القانون يسمح للإنسان بأن يقد في محيطه المراسيم الثابتة للألوهية. إن العدالة

و الحرية تعزيان له وحده. فهو الذي يعيد المساواة الطبيعية في الحق الاجتماعي. لأن القادة عندما يأمرّون يكون القانون هو الذي يتكلم بفهمهم. لهذا فإن إيجاد شكل للحكم يضع القانون فوق الإنسان هو المعضلة الكبرى في السياسة: لهذا فإن الحكم الذي يكون بطبيعته دائما الأكثر قربا من القانون هو الأفضل. و لكن كيف يمكن تحقيق أهداف كهذه؟. يكون ذلك من خلال تدخل هته الإرادة العامة مصدر القوانين. فهي تشرف، أولا، على عقد الميثاق الأساسي أو العقد الاجتماعي، و هي تفرض فيما بعد، التمييز المعلن عنه بين السيادة (أو السيّد) و الحكومة، و هي الوحيدة التي تجعل من الممكن قيام "المؤسسة الشرعية".

*/- تصور روسو لكيفية قيام العقد الاجتماعي:

" ... يضع كل واحد منا شخصه و جميع قوته وضعا مشتركا، سلطته تحت السلطة العليا للإرادة العامة، و نستقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزء من الكل ... و لما كان كل شخص يضع نفسه للجميع، فإنه و من ثم لا يضع نفسه لأي شخص آخر ...". و ينتج عن ذلك أن الآراء العامة وحدها هي التي لها الحق في قيادة آراء الدولة و توجيهها و قيادتها للخير العام، و هي إرادة جميع الأفراد كروح عامة، و هي وحدها مصدر القانون، و الحاكم ما هو إلا خادم للشعب.

إن هذا التعاقد و الاتحاد لا يسمح بأفضلية أحد على الآخرين، و لهذا تتحقق المساواة التامة و الحرية التامة، فهناك فرق بين أن يتقيد الإنسان بإنسان آخر، و بين أن يتقيد بالكل الذي هو جزء منه، لأنه يستحيل أن يضع الفرد حريته تحت تصرف فرد آخر ملكا كان أو سلطانا.

5/- مضمون أفكار العقد الاجتماعي:

يرى روسو أن الناس يولدون أحرارا و مع ذلك نجدهم مكبلين بالحديد في كل مكان. فبعض الناس يحسب نفسه سيّدا و هو أكثر عبودية و أعظم مذلة، و لكن يقول كيف حدث هذا؟ و ما الذي جعله مشروعا؟. و يجيب على الشرط الأخير من السؤال بأن القوة لا تخلق حقا و أن الشعب يجب أن يستعيد حريته بالحق عينه الذي سلبه إياها، و الخضوع للقوة ضرورة و لا يمكن أن يكون واجبا. فالإنسان لا يمكن أن يكون عبدا أو أراد ذلك حسب روسو، لأنه شيء منافي للطبيعة طالما هو خلق مساوي للآخرين. و لو افترضنا أن إنسان يهب نفسه للغير لحجة ما، فإنه لا يملك أن يهب أبناءه لأنهم يولدون أحرارا و حريتهم ملكهم وحدهم. و هل يعقل أن يتنازل شعب بأسره عن حريته لملك أو سلطان لقاء أن يعدمه بالعيش؟ فالملك أبعد أن يعد رعاياه بالقوت و العيش، لأنه هو نفسه يستمد عيشه منهم.

6/- هدف العقد الاجتماعي:

ليس هناك ما يبيح استرقاق الانسان للانسان و لكن ثمة حاجة للتعاقد، انبثقت من ضرورة تعاون الناس في سبيل مقاومة قوى الطبيعة و دفعت الناس إلى تعاقد أولي لا يركز إلى القوة؛ هو العقد الاجتماعي الذي يهدف إلى تكوين نوع من المشاركة يحمي بقوى المشتركين فيه مجتمعا، شخص و ثروة كل عضو فيه، ليبقى رغم اتحادهم معهم حرا كما كان لا يطيع إلا نفسه، و يؤلف في الوقت نفسه جزءا لا يتجزء من المجموع.

7/- وحدانية التعاقد:

لا يوجد إلا عقد واحد و ميثاق وحيد هو ميثاق الجميع مع الجميع، و استسلام الإرادات الفردية كلها لإرادة عامة واحدة. و القانون ما هو إلا تعبير عن هته الإرادة العامة. فهي كلية و مستقيمة دائما لأنها إرادة الشعب كله الذي لا يريد سوى المنفعة العامة. فكل من يرفض الإرادة العامة يضطره المجتمع كله إلى تلك الطاعة، و لا يعنى ذلك سوى أنه يجبره على أن يكون حرا. ففقدان الفرد للحرية الطبيعية في العقد الاجتماعي، يعوّض عنها بحرية مدنية أو سياسية أو اجتماعية، فهو يفقد حريته الذاتية الأنانية لكي يحصل على الحرية المعنوية العاقلة حرية المجتمع بأسره.

8/- مفهوم المجتمع في العقد:

يأخذ مفهوم المجتمع في إطار العقد مفهوم هيئة معنوية أو شخص عام تبدأ بنطاق وجوده الحياة الأخلاقية كلها و تظهر في مجاله فكرة الحق الصحيح. فالناس المتعاقدون يصبحون متساوون بموجب الحق الوضعي أي الحق القانوني، إلا أن هته المساواة تصبح في ظل الحكومات الفاسدة مجرد وهم خادع تؤدي إلى استمرار الفقير في فقره و الغني في غناه، و صاحب المركز في مركزه الرفيع الذي ناله بالاستغلال، و تكون القوانين في هته الحالة لمن يملك و ضارة لمن لا يملك.

9/- السيادة عند روسو:

لقد جمع روسو بين السيادة والحرية، فالشعب هو السيد و سيادته لا تباع و لا تشتري، و غير قابلة للتحويل أو التصرف فيها و لا ترتبط بعود و لا يمكن التنازل عنها، و هته السيادة وحدة لا تجزأ و لا تقسم. لهذا يقول: " إما أن تكون السيادة عامة أو لا تكون، فإما أن تكون إرادة الشعب أو جزء منه، و في الحالة الأولى تكون الإرادة عملاً من أعمال السيادة و ينبثق عنها القانون ... ". يبدو روسو هنا و كأنه يعارض مفهوم تقسيم السلطات عند لوك و مونتيسكيو. فالسيادة عند روسو إدذن تعبير عن الإرادة العامة الكلية للشعب، و تتميز بأنها:

- . لا تباع . لا تشتري . غير قابلة للتقسيم . لا تخطئ . لا يحدها إلا ما يرسمه لها العقد الاجتماعي من حدود، و يعنى بها حقوق الفرد في التملك و الحرية. و أساس الإرادة هي المنفعة، فالإرادة العامة الكلية توضح أن المنفعة بين الجميع واحدة، و من هنا فهي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، و ليس منفعة فرد على حدى، و هذه المنفعة العامة هي التي تجعل بالإمكان قيام الدولة. و هذا يعنى أن شرط قيام المجتمع هو انصهار الإرادات الفردية في إرادة واحدة كلية عامة. و بما أن الإرادة العامة تمثل السيادة، فإن أي تعبير لا يحقق المنفعة العامة لا يكون بدوره معبراً عن الإرادة العامة و من ثم تفقد صفة السيادة.

10/- الدولة الشرعية في نظر روسو:

" ... القانون الصادر عن الإرادة العامة المعبرة عن السيادة هو الذي يضيف على الدولة صفة الشرعية، و أنه ليس ثمة دولة شرعية إلا إذا حكمت بواسطة القانون ... "

لقد ميز روسو بين الدولة و الحكومة. فالدولة عنده تعنى المجتمع كله الذي اتفق الناس على إقامته بالعقد الاجتماعي و الذي يتبدى لنا في صورة الإرادة العامة. أما الحكومة فهي تلك الهيئة أو الشخص الذي عينها المجتمع لتمثيل إرادة السيادة، فالحكومة مفوضة فقط لتنفيذ القوانين التي سنتها الدولة.

أ/- إرادة المواطن الحاكم: تتجسد في المواطن الحاكم ثلاث إرادات متميزة:

. الإرادة الفردية التي تركز على تحقيق رغباته الشخصية . الإرادة المتصلة بأعمال الحكم، و تركز على رغباته من حيث انضمامه إلى الهيئة الحاكمة . إرادة المجتمع ككل التي تتجلى في أروع صورها في الإرادة العامة. و يعتقد روسو أن الإرادة الأولى تغلبت على الإرادة العامة في حالة المجتمع الطبيعي، و لكن هته الإرادة العامة تغلب على الفردية في حالة المجتمع المتحضّر.

ب/- تقسيم الحكومات: يقسمها روسو إلى: ملكية، أرستقراطية، ديمقراطية، جمهورية؛ و هنا نجد التقسيم التقليدي منذ هيرودوت و أفلاطون و أرسطو و بوليبيوس، مروراً ببودان و مونتيسكيو. لكنها لدى روسو تشير فقط إلى الأنماط المختلفة لهذا الجسم التابع و الخاضع، الذي يسميه بالحكومة. ففي الأولى تجد هته الوديعه " الحكم " نفسها مسندة أو مفوضة لحاكم واحد، يستمد منه أعضاء الجسم الآخرين سلطتهم، و هو الشكل الأكثر انتشاراً. و في الثانية تسند هته الوديعه لعدد قليل، أي لبعض الأفراد. أما في الثالثة فتسند لكل الشعب أو القسم الأعظم منه: " بحيث يكون هناك مواطنون حكام أكثر مما يوجد من مواطنين عاديين "، في حين نجد في الأرستقراطية مواطنون عاديون أكثر مما يوجد من حكام. إن هته الأشكال الثلاثة للحكم هي شرعية، بمعنى أن كلا منها توجهه الإرادة العامة، التي هي القانون؛ و أن الحكومة في أي منها لا تندمج مع السيد؛ و إنما هي خادمتة لا أكثر. في هذا الصدد نجد جملتان في العقد تلخص كل هذا: " حينئذ تكون الملكية بحد ذاتها جمهورية "، " لأن كل حكومة شرعية هي حكومة جمهورية ".

ب-1- الحكومة الديمقراطية: منذ الأسطر الأولى من كتابه التي تعرض الديمقراطية يتعرض لقضية اتهام الديمقراطية بعدم الكفاية. حيث يرى أنه إذا أخذ هذا التعبير بمفهومه الدقيق، فإن مثل هذا النظام الديمقراطي الحقيقي، لم يوجد و لن يوجد مطلقاً. أما في الأسطر الأخيرة من نفس الكتاب فيعلمنا بأنه " لو كان هناك شعب من الآلهة، لحكم نفسه ديمقراطياً "، لأن " حكومة، بمثل هذا الكمال لا تناسب البشر ". فماذا يعنى هذا؟.

إن الديمقراطية تعنى، في هذا المكان من الكتاب، شكل الحكم الذي يتولى فيه الشعب كجسم ليس فقط التصويت على القوانين، و إنما يقرر أيضاً التدابير الخاصة المطلوبة من أجل تنفيذها. إن السلطة التنفيذية تلحق هنا بالسلطة التشريعية. و هذا يعنى اندماج السلطات، أي النظام

المباشر المتكامل الذي يقوم فيه العدد الأكبر بكل شيء بالأعمال الخاصة و بالأعمال العامة. لكن روسو يقرر أن هذا الأمر سيئ، لأن السيد و الحكومة " الأمير " باعتبارها نفس الشخص العام " لا يشكّلان، إذا صح القول، إلا حكومة بدون حكومة ". إن قيام جسم الشعب إذن بتحويل انتباهه عن المناظر العامة من أجل أن يوليها للموضوعات الخاصة، هو أمر غير جيّد: فعن النظرات الخاصة ينجم بلا ريب فساد السلطة التشريعية. و حتى و لو لم نعتبر " أن حكم العدد الكبير هو أمر مضاد للنظام الطبيعي ... فإن من غير الممكن تصور بقاء الشعب مجتمعاً بلا انقطاع من أجل التفرغ للشؤون العامة ". إن مثل هذا الحكم يفترض توفر الكثير من العناصر التي يصعب جمعها: كصغر مساحة الدولة لأقصى حد؛ و البساطة الكبيرة في الأخلاق، و الكثير من اليقظة و الشجاعة لدى كل مواطن، و زيادة على ذلك أن لا يكون الحكم موضوعاً لحروب أهلية و صراعات داخلية¹.

ب-2- الحكومة الأرستقراطية: هي الحكم المسند لعدد قليل. إنَّها إما أن تكون وراثية، و هذا هو الأسوأ من بين كل أنظمة الحكم، أو أ، تكون انتخابية و هذا هو الحكم الأفضل، فأى نظام هو طبيعي أكثر من أن " يحكم الأكثر حكمة الجمهور ". و مع ذلك فإننا لن نستطيع إخفاء أن المصلحة الجسدية يمكن أن تكون فيه بارزة جداً على حساب الإرادة العامة.

ب-3- الحكومة الملكية: بعد أن قام روسو سابقاً بتعريف الملكية الشرعية بأنها الإبنة الشرعية للميثاق الاجتماعي، يغيّر روسو تحليله ليهاجم الآن الملكية اللاشريعية، باعتبارها شكلاً للحكم لم يعد له إلا أساس واقعي، بمعنى أنه يوجد لكنه لا يؤسّس وجوده على أي ميثاق اجتماعي. إنه الشكل الذي دعا إليه أنصار الحكم المطلق، الذين يسمّيه روسو بالسياسيين الملكيين و الذين يحرص تماماً على دحض حججهم بانفعال كبير على غرار جون لوك: و لا سيما حججهم (أو " المسلمة الملكية ") القائلة بوجود تطابق مزعوم بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة للملك.

ج-/- الحكم الأفضل: لكن ما هو أحسن و أفضل أشكال الحكم، بعدما مدح روسو الأرستقراطية الانتخابية؟ هل سيفضّل إحدى الأشكال المختلطة التي أشار إليها، و التي تنجم عن مزج للأشكال الثلاثة التقليدية؟ الحقيقة هي أنه ليس هناك كلمة أخيرة في هذا الموضوع. " لقد حصل الكثير من الجدال في كل الأزمنة حول أفضل أشكال الحكم. و ذلك دون اعتبار أن كل شكل كان هو الأفضل في بعض الحالات، و الأسوأ في حالات أخرى ". إن البحث عن الشكل الأفضل " بشكل مطلق " يعنى طرح سؤال غير قابل للحل، و غير محدد، أو، إذا أردنا، أن عدد حلوله الجيدة هو بمثل عدد التركيبات الممكنة، و التي توجد في الأوضاع المطلقة و النسبية للشعوب. إن كل شكل للحكم هو غير صالح لكل البلاد. إن مساحة البلاد تتدخل: و عدد الحكّام (أو الحكّام الساميين) يجب أن يكون متناسباً تناسباً عكسياً مع عدد المواطنين. و يتبع هذا بصفة عامة أن الحكم الديمقراطي يناسب الدول الصغيرة، و الأرستقراطي الدول المتوسطة، و الملكي الدول الكبيرة. لكن كم توجد من استثناءات لهذا الأمر و حسب الظروف؟. إن المناخ . الذي يرى روسو أن مونتيسكيو كان قد أخذه جيّداً بعين الاعتبار . يلعب دوراً كبيراً: " إن الحرية باعتبارها ليست ثمرة لكل المناخات، ليست في متناول كل الشعوب ". و مع ذلك فإن هناك مؤشراً للحكم الجيّد، يكمن في تزايد عدد المواطنين: فحيث يسكن شعب و يتزايد أكثر فأكثر بدون وسائل أجنبية، و لا تجنيس للأجانب، و لا جاليات أجنبية، يكون هناك حكم جيّد، يكون هناك الحكم الأفضل. و حيث ينقص الشعب و يذبل يكون الأسوأ. إذن هنا يبدو بشكل واضح روسو النسبي، لكنه دائماً روسو دولة الشعب، أي دولة الديمقراطية. إن كل شيء يكمن في التفاهم جيّداً حول هذا التعبير، و في أن لا ننصّب كعدو للديموقراطية هذا المفكر السياسي الذي من الصحيح أنه لم يوافق مطلقاً على الحكم الديمقراطي، لكنه لم يقبل مطلقاً أيضاً بشرعية سيّد آخر غير السيّد الديمقراطي.

لهذا كان بإمكانه أن يأخذ على مونتيسكيو بأنه لم يقدّر بإجراء التمييزات الضرورية، و بأنه لم يعرف كيف يرى . مثله . أن السلطة السيّدة هي " هي نفسها في كل مكان ". إنَّها في كل مكان، الجماعة، إنَّها الشعب. إن العقد يعرض نظرية الديمقراطية و لم يخش من أن:

" يضع السيادة في الجسم السياسي، بحيث أنه عندما يكون الحكم ملكياً، فإن الجماعة لا تكف أيضاً عن أن تكون هي السيّد، باعتبار أن الملك لا يكون حينئذ و لا يمكن أن يكون إلا حاكماً و منفذاً لإرادات الشعب: إن هذا يعنى في الأساس عدم الاعتراف بالملكية و الارستقراطية، و إنما فقط

¹ في رسالة مؤرخة في 1767/01/31 ، و موجهة إلى إيفرنوا Ivernois كتب روسو: " لقد كان بإمكانك أن ترى ... أنني لم أوافق أبداً في العقد الاجتماعي على الحكم الديمقراطي ". الأمر الذي يثبت أن الصيغ السابقة، المفاجئة في بادئ الأمر، ليست إلا مجرد نزوات.

بالديموقراطية: وفي هذا يناقض هذا المؤلف كل المفاهيم التي تعطينا إيها الكتب المقدسة، ومؤلفات الفلسفة حول قوة الملوك في الملكية، وقوة كبار الأمة في الأرستقراطية¹.

11- الدين المدني:

" ... أريد أن يكون هناك في كل دولة قانون أخلاقي أو نوع من إعلان إيمان مدني ... " (من روسو إلى فولتير، في 18 آب 1756).

بعد كل ما قدمه روسو، هل أصبحت الروح الاجتماعية، التي هي ثمرة العقد و اسمنت الاتحاد السياسي، مضمونة و مدعومة بما فيه الكفاية ؟ و هل كان لدولة الشعب حظوظ كافية، ليس لأن تكون أبدية، و لكن لأن تدوم أطول مدة ممكنة ؟.

إن دعامة إضافية ما زالت تنقصها أيضا: هي دعامة الدين. و لكن تحت أي شكل ؟. لقد أضاف روسو لمؤلفه في اللحظة الأخيرة فصلا بعنوان: " في الدين المدني " لم يكن متوقعا في المخطط الأولي.

لقد كان من الممكن أن ندهش لأن نفسا دينية، و في نفس الوقت مدنية، مثل نفسه، لم تشعر حتى ذلك الحين بالحاجة للاستعانة برابطة هي في آن واحد أخلاقية و اجتماعية قوية جدا و قادرة على الربط بين ما هو داخلي و خارجي إلى أقصى حد. ألم يكن دين المواطن القديم يدعم و يقوّ، بشكل خاص المدينة-الدولة: إن هته الأخيرة التي كان لها دينها الخاص و حكومتها الخاصة، لم تكن تميّز قط أهلتها عن قوانينها. لقد كان الدين الإلهي و حب القوانين مجتمعين فيها؛ و لهذا كان انتهاك القوانين يعني أن يكون المرء كافرا، كما أن الموت في سبيل البلاد يعني الذهاب للاستشهاد. ألم يكن لدى روسو حنين لمثل هته الوحدة المتحققة بفضل الاندماج بين قيصر و الله أو الآلهة ؟.

لكن روسو يأخذ على الدين الوثني كونه تأسس على الكذب و الغلط، و كونه خاطئ و في نفس الوقت حصري و غير متسامح؛ و أنه يحمل كل شعب على ذبح كل من يرفض آلهته. إلا أن الوثنية لم تعد ممكنة بعد أن ميّزت الثورة المسيحية جذريا بين قيصر و الله: لقد أصبح من الواجب فصل دين الإنسان عن دين المواطن أو الدين المدني. لقد كان الأمر يتعلق بإيجاد صيغة تمتلك كل مزايا الدين القديم، بدون الإساءة للحرية الداخلية للإنسان و للحقيقة، و بدون فرض مضمون عقائدي (دوغمائي) يولد منه عدم التسامح. لأنه " لم يحدث مطلقا أن أسست دولة لم تستخدم الدين كقاعدة لها ". و إذا كان صحيحا أن الحق المعطى للسيد على الرعايا بموجب الميثاق الاجتماعي، لا يتجاوز قط، كما نعرف، حدود المنفعة العامة، (و عليه فإنه ليس على الرعايا أن يقدموا له كشفا بأرائهم إلا بمقدار ما تهم هته الآراء الجماعة) فإن من المهم جدا بالنسبة للدولة:

" أن يكون لكل مواطن دين يجعله يحب واجباته. لكن عقائد هذا الدين لا تهم الدولة و لا أعضائها إلا بمقدار ما ترتبط به هته العقائد بالأخلاق و الواجبات، التي على من يعتنقه أن يفي بها تجاه الغير. إن كل فرد يستطيع أن يكون لديه، علاوة على ذلك، الآراء التي تحلو له، دون أن يكون من شأن السيد أن يتعرف عليها ... لأنه ليس له قط أي اختصاص في العالم الآخر. إن هناك إذن إعلان إيمان مدني، بصفة بحتة، يعود للسيد أن يحدد مواده، ليس بقدة كالعقائد الدينية و إنما كمشاعر اجتماعية، و التي بدونها من المستحيل أن يكون المرء مواطنا صالحا و رعية مخلصا ".

و قبل استجواب روسو حول مضمون هذا الدين المدني، و حول هته العقائد، من المناسب أن نعود لدين الإنسان الذي فصله عنه بتصميم.

إن دين الإنسان هو المسيحية: ليس مسيحية " اليوم "، و إنما مسيحية الإنجيل، المختلفة كليا برأي روسو: التي هي بدون هياكل و لا مذابح و لا طقوس؛ إنما دين يقتصر على عبادة " داخلية بحتة " الإله الأسمى، و على واجبات أبدية للأخلاق. إنها بصفة عامة " دين التوحيد الحقيقي "، و " الحق الإلهي الطبيعي ". إن هذا الدين هو الدين المقدس، السامي، الحقيقي، الذي بواسطته يعترف البشر، أبناء نفس الإله، ببعض جميعا كإخوة ".

لكن هذا الدين ليس له أي علاقة خاصة مع الجسم السياسي. إنه لا يضيف للقوانين أي نوع من أنواع القوة. و بدل أن يربط قلوب المواطنين بالدولة، يفصلها عنها، " كما يفصلها عن كل أمور الأرض: إنني لا أعرف شيئا أكثر مخالفة للروح الاجتماعية " (و هي تهمة سبق لماكيافيلي أن وجهها). و يضيف روسو قائلا بإلحاح: " إن وطن المسيحي ليس في هذا العالم، صحيح أنه يقوم بواجبه، ولكنه يقوم به بلا مبالاة

¹ هذه ملاحظات ذكرها ر. دوراتيه حول " العقد الاجتماعي " و الذي يشير إلى " أن سيادة الشعب تكفي، بالحقيقة و برأي روسو، لتمييز الديموقراطية، مهما كان، من جهة أخرى، الجسم أو الحاكم المكلف بإدارة الدولة ". و يستشهد دوراتيه بنص " الرسالة إلى الميبر " السابقة للعقد... و التي جاء فيها " أن الرعايا و السيد، في الديموقراطية، لا يشكلون إلا نفس الناس منظور إليهم من زوايا مختلفة ".

عميقة بالنسبة لحسن أو لسوء نجاح اهتماماته "و يتابع النقد اللاذع على صعيد النظم السياسية. من الذي يجرؤ على الحديث عن " جمهورية مسيحية " ؟ إن كلا من هاتين الكلمتين تستبعد الأخرى. عبودية وخضوع، هذا ما تعرف فقط أن تدعو المسيحية له. " إن المسيحيين الحقيقيين خلقوا ليكونوا عبيداً ".

إن العلاقات بين السلطة الروحية و السلطة الزمنية كما تصورتها المسيحية . و خصوصاً الرومانية و البابوية . تغذي بدورها قرار الاتهام. إن الدولة ستكف عن أن تكون واحدة: و ليس هناك ما هو أكثر خطورة من هذا، بنظر روسو. فمن هنا نشأت الانقسامات الداخلية، و الصراعات الدائمة حول الاختصاص القضائي لدى الشعوب المسيحية، و استحالة كل " دستور " جيد، و ذلك نظراً لعدم التوصل مطلقاً لمعرفة " لمن يجب الطاعة للسيد أم للكهنة ؟ " . و في هذا الصدد، يوجه روسو مديحاً حاراً لهوبس: " إنه الوحيد، من بين كل المؤلفين المسيحيين ... الذي رأى جيداً الداء و الدواء، و تجرأ على اقتراح جمع رأسي النسرة و على إعادة كل شيء للوحدة السياسية التي بدونها لن تتكون مطلقاً دولة أو حكومة بشكل جيد " .

أ/- مضمون الدين المدني: يعلن روسو أن عقائد هذا الدين يجب أن تكون بسيطة، و قليلة العدد، و معلنة بدقة، و بدون شروح و لا تعليقات. إنها تتضمن عدة عقائد إيجابية، مثل: وجود إله قوي، ذكي، محسن، متبصر، و مدبر، و حياة قادمة، و سعادة للعالمين، و عقاب للأشرار، و قدسية العقد الاجتماعي و القوانين. و عقيدة سلبية واحدة هي: اللاتسامح.

لكن أي جزء يمكن أن يخص لهته العقائد العلمانية، الضامنة للنزعة الاجتماعية و المدنية، و للاخلاص ؟. يسلم روسو بأن السيد لا يستطيع إجبار أي شخص على الإيمان بها. و يعني هذا أنه إذا نفاه، فليس ذلك لأنه كافر، و إنما لأنه " غير اجتماعي، و غير قادر على أن يحب بصدق القوانين و العدالة، و على أن يضحي عند الحاجة بحياته من أجل واجبه ... " إن ما سبق يمهّد لقرار الحكم القاسي:

" ... إلا إذا تصرف شخص ما، بعد أن يكون قد اعترف علناً بهذه العقائد، كما لو أنه لا يؤمن بها؛ عندها ليعاقب بالموت: لأنه ارتكب أكبر الجرائم، و كذب أمام القوانين " .

إن من الممكن التفكير بأن الأمر يتعلق بمذهب متوحش. فأی دين، بكل معنى الكلمة، يمكن أن يطلب أكثر من هذا ؟ هل هذا يعني بأن الرابطة الاجتماعية، في ذاتها، و بذاتها هي، بالأساس مقدسة في نظر روسو، و كيف يمكن أن لا نكشف هنا و نندد كما ينبغي بتفجر التعصب المدني.

المراجع

1. شوفالييه (جان جاك)، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1998.